نظام الحكم فى عهد المماليك

دخلت مصر فى حوزة الحكم العثمانى ابتداء من ١٥١٧ م (٩٢٣ هـ) باستيلاء السلطان سليم على البلاد وزوال سلطنة المماليك الشراكسة منها ، فاستتبع الفتح العثمانى وضع نظام جديد فى الحكم ، وهو النظام الذى رزحت تحته البلاد نحو ثلاثة قرون متعاقبة من سنة ١٥١٧ إلى سنة ١٧٩٨ . وهذا النظام من وضع السلطان سليم ، وهو إيجاد سلطتين تتنازعان الحكم وتراقب كلتاهما الأخرى : الأولى سلطة نائب السلطان (الوالى) ، والثانية سلطة رؤساء الجند ثم وضع أيضا نواة السلطة الثالثة وهى سلطة البكوات المماليك الذين رجع إليهم حكم مديريات القطر المصرى. وكان التنازع بين نائب السلطنة (الوالى) ورؤساء الجند ، قد ظهرت بوادره فى أوائل العصر العثمانى ، وهذا ما كان يرمى إليه السلطان سليم من إيجاد سلطتين متنازعتين ليضمن بقاء الفوضى فى البلاد ويطمئن على تبعيتها للسلطنة العثمانية[١] .

وذكر ابن أبى السرور البكرى : « إن السلطان سليم إختار من أمراء الجراكسة أربعين أميرا وجعل لكل منهم أربعين عثمانيا ، وأمر ألا يكتبوا فى سفر ولا سواه غير حراسة الجسور وهم الذين يقال لهم أمراء الجراكسة »[٢] .

---

(١) الجزء الثالث من تاريخ مصر لابن إياس المعروف ببدائع الزهور فى وقائع الدهور

(٢) الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة لابن أبى السرور البكرى .